مسار التحول نحو الدولة العُمانية الحديثة في عهد السلطان سعيد بن تيمور

م.م. رغد باسل وسمي
كلية التربية للبنات – جامعة الانبار

الكلمات المفتاحية: سعيد بن تيمور، الدولة العمانية الحديثة، النفوذ البريطاني

الملخص:

تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذا البحث حول تفكيك هيمنة السرديات التاريخية الغربية، التي دأبت على اختزال حقبة حكم السلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢-١٩٧٠) في عُمان ضمن أطر نمطية تتسم بالجمود والتخلف والعزلة الاستبدادية. وقد أدى هذا التوجه إلى طمس المعالم الحقيقية للجهود التأسيسية المبكرة لتلك المرحلة. وبناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى تفنيد هذه السرديات عبر تقديم قراءة تاريخية وتحليلية موضوعية، تبرز مساعي السلطان الحثيثة لإرساء القواعد الإدارية والمالية للدولة العُمانية الحديثة، في خضم ظروف محلية ودولية بالغة التعقيد. ولضمان الإحاطة بهذه التحولات الهيكلية، يُقسّم البحث هذه الحقبة زمانياً إلى ثلاث مراحل مفصلية متدرجة: مرحلة محاولات تحقيق الاستقلال المالي والإداري (١٩٣٢-١٩٥٢)، ومرحلة التحديات الجيوسياسية وتنقيب النفط وتداعيات أزمة البريمي (١٩٥٢-١٩٥٨)، وصولاً إلى مرحلة تفاقم التمردات الداخلية وتنامي النفوذ البريطاني المباشر (١٩٥٨-١٩٧٠). وقد توصلت الدراسة إلى نتائج جوهرية، أبرزها إثبات أن تلك الحقبة لم تكن فترة ركود سياسي تام، بل شهدت محاولات مؤسسية جادة لتحديث بنية الدولة عبر إصلاح قطاعات الإدارة، والقضاء والتعليم والصحة. كما أثبتت الدراسة أن تعثر جهود التحديث المبكرة لم يكن نابعاً من الانغلاق الفكري، بل قُيدت قسراً بفعل شُح الموارد المالية الخانقة والتدخلات الخارجية. ويخلص البحث إلى أن هذه الإرهاصات الإصلاحية مثلت اللبنة التأسيسية التي مهدت الطريق بنجاح لانطلاق عصر النهضة العُمانية عام ١٩٧٠.

المقدمة:

خلافاً للكتابات الغربية التي تختزل عهد السلطان سعيد بن تيمور (١٩٣٢-١٩٧٠) في حالة العزلة والركود، تكشف الحقائق عن جهود جادة لتحديث هياكل الدولة والسعي للاستقلال المالي والسياسي عن بريطانيا رغم شح الموارد. ويهدف هذا البحث لتجاوز الانحياز الغربي وتسليط الضوء على مأسسة أجهزة الدولة وإصلاحاتها الشاملة، وصولاً للتحولات الجيوسياسية التي مهدت للانطلاقة الحقيقة لبناء الدولة بعد ٢٣ تموز ١٩٧٠ وتاريخياً يُقسم

عهده لثلاث حقب رئيسية؛ تركزت الأولى (١٩٣٢-١٩٥٢) على جهود انتزاع الاستقلال المالي والإداري وتقليص التدخل البريطاني في ظل سياسة مالية متحفظة لندرة الموارد، بينما تزامنت الحقبة الثانية (١٩٥٢-١٩٥٨) مع التنافس الدولي حول النفط، ورغم مساهمتها بتوحيد البلاد، أجبرت التكلفة الباهظة السلطان على قبول دعم عسكري بريطاني ألقى بظلاله على استقلاليته، وصولاً للحقبة الثالثة (١٩٥٨-١٩٧٠) التي اتسمت بتمدد غير مسبوق للهيمنة البريطانية على الإدارة المدنية والعسكرية، بالتزامن مع اندلاع تحديات أمنية جسيمة وحروب عصابات استنزافية بدعم خارجي[1]. وكان السلطان سعيد بن تيمور المولود في عام 1910 [2]، تلقى تعليمه في "كلية مايو" بالهند (1922-1927)، وعقب عودته الى عمان اكتسب خبرة إدارية[3] . تسلم رئاسة مجلس الوزراء في آب 1929. بعد تنحي والده في أواخر 1931، وماطلت بريطانيا في الاعتراف به سلطاناً حتى أجبرته في 10 شباط 1932 على توقيع رسالة كرست تبعيته الفعلية لها وتفرض عليه شروطاً مجحفة[4].

المرحلة الأولى: فترة حكم سعيد بن تيمور (1932-1952): مساعي الاستقلال المالي والإصلاح الإداري:

ركز السلطان سعيد بن تيمور في مستهل فترة حكمه على انتهاج سياسة استراتيجية تهدف إلى نيل الاستقلال المالي عن النفوذ البريطاني، باعتبار ذلك خطوة محورية لتعزيز السيادة الوطنية لعُمان. وقد تجسد هذا التوجه بشكل عملي في قراره بعدم تجديد عقد وزير المالية البريطاني "بيرترام توماس" (Bertram Thomas) عند انتهائه في كانون الاول 1930، ويعزى ذلك إلى انصراف اهتمام الأخير نحو استكشاف الربع الخالي وتحقيق إنجازات شخصية كرحالة، مما انعكس سلباً على التزامه بإدارة الشؤون المالية لمسقط[5]، وعقب رحيله، تولى السلطان سعيد الإشراف المباشر على الميزانية العامة. ورغم مسارعة حكومة الهند البريطانية إلى تعيين مسؤول مالي آخر وهو "إس. إي. هيدجكوك" (S. E. Hedgcock)، إلا أن فترته لم تتجاوز ستة أشهر. وقد جاء إنهاء مهامه نتيجة لاستياء السلطات البريطانية من انحيازه لمصالح مسقط وحمايته الصارمة لمواردها المالية، وهو ما تعارض مع التوجهات البريطانية التي طالبت بمسؤول "أكثر مرونة" في استجابته لإملاءاتها[6] . في سياق مساعيه لترسيخ الاستقلال المالي والسياسي، نجح السلطان سعيد بن تيمور بحلول منتصف عام ١٩٣١م في تجاوز تداعيات الكساد العالمي والجفاف عبر حزمة إجراءات تقشفية صارمة طالت الإنفاق الخدمي والتعليمي، مما مكنه من استعادة توازن الموازنة، وتقليص اعتماده تدريجياً على المشورة المالية والدعم البريطاني، والذي تُوّج بوقف "إعانة الأسلحة" عام ١٩٣٥م. وتوازياً مع هذا التعافي المالي، برزت تطلعات السلطان السياسية لتجاوز الوصاية البريطانية من خلال جولته العالمية المستقلة عام 1937م، والتي شملت لقاء الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" لتعزيز آفاق العلاقات الثنائية. وقد شكلت هذه

التطورات مقدمة لعودة السلطان إلى مسقط عام ١٩٣٨م حاملاً رؤية إصلاحية طموحة، سرعان ما انعكست عملياً في تحديث وإعادة هيكلة الأجهزة الإدارية للدوائر الحكومية.[7]

تجسدت الإصلاحات الإدارية التي انتهجها السلطان سعيد بن تيمور —عقب عودته من جولته العالمية— في إعادة هيكلة مؤسسية شاملة سعت إلى المزاوجة بين الأطر الشكلية للنظام الوزاري الحديث، وبين المرتكزات الدينية الإباضية والأعراف القبلية التي تضمن دوره التقليدي كحكم ووسيط. وقد اتسمت هذه الهيكلة بمركزية مطلقة؛ حيث تعمد السلطان تشتيت المهام الإدارية وإسناد مناصب شرفية لأفراد الأسرة المالكة، مع احتفاظه الحصري بسلطة اتخاذ القرار[8].

وتطبيقاً لهذه الرؤية المُمَركزة، أقدم السلطان على تفكيك "مجلس الوزراء" ذي النفوذ البريطاني والصبغة البروتوكولية، مستعيضاً عنه بثلاثة مكاتب تنفيذية رئيسية: "مكتب المالية" الخاضع لإشرافه المباشر، و"مكتب الشؤون الداخلية" بقيادة عمه حمد بن فيصل، و"مكتب العدل" الذي أُسند للزبير بن علي، قبل أن تؤول إدارته إلى إسماعيل بن خليل الرصاصي عام ١٩٣٦م[9].

ثبّتت الإصلاحات التي تلت جولة السلطان العالمية الهياكل الإدارية الأساسية التي أُرسيت قواعدها في ثلاثينيات القرن العشرين، مع العمل على توسيع نطاق الدور الحكومي بشكل ملموس. وفي هذا السياق، استمر السلطان سعيد بن تيمور في الإشراف المباشر على الشؤون المالية التي شهدت تنظيماً مؤسسياً لافتاً؛ تمثل في إصدار دليل جمركي عام1942، والذي وضع حداً للاجتهادات الإدارية عبر تحديد الإجراءات الجمركية بدقة وتوضيح سياسات الضرائب المتبعة[10]. ولتعزيز مساعيه في حوكمة الإدارة المالية والخدمية، استعان السلطان بنخبة من الكفاءات والخبراء الهنود؛ ففي أواخر الثلاثينيات، عُين "مالك دولي تشاند" (Malik Dulichand) في منصب مدير الجمارك والإيرادات. وعقب مغادرته مسقط في عام1941، خَلَفه "مقبول حسين" (Maqbool Hussain) كمسؤول مالي تركزت مهامه المحورية في التدقيق على الدفاتر المحاسبية وفرض رقابة صارمة على النفقات العامة. وفي السياق التنموي ذاته، عُهد بمديرية الأشغال العامة إلى "برادان سينغ" (Pradhan Singh) لتولي مسؤوليات البنية التحتية والمرافق[11].

وبفضل هذه السياسات الحذرة، نجح السلطان سعيد في الحفاظ على توازن الميزانية العامة للدولة حتى أوائل الخمسينيات من القرن العشرين. وقد ارتكزت ميزانية السلطنة آنذاك على دخل سنوي يقدر بحوالي 645 ألف روبية، تشكلت موارده الأساسية من العوائد الجمركية، وزكاة التمور الواردة من المناطق الداخلية، إلى جانب الإعانة البريطانية المعروفة بـ "دعم زنجبار" والبالغة 86,400 روبية، فضلاً عن رسوم أخرى متنوعة. ولقد لخصت الإدارة المالية للسلطان فلسفة اقتصادية بالغة الصرامة والبساطة، تمحورت حول مبدأ أساسي مفاده: "عدم إنفاق ما لا تملكه الدولة"[12].

كما امتدت الرؤية التنظيمية للسلطان لتشمل الجانب القضائي؛ إذ شهد عام 1939م تحولاً بنيوياً تمثل في إقدام السلطان على إلغاء "مكتب الشؤون القانونية"، وإحالة صلاحيات الإشراف القضائي مباشرة إلى القضاة والمحاكم الشرعية المنضوية تحت مظلة وزارة الداخلية. ورغم التحفظات التي أبدتها الدوائر البريطانية حول نزاهة بعض القضاة في تلك المرحلة[13]، أثبتت هذه الهيكلة الجديدة فاعليتها العملية في إرساء دعائم العدالة. وسعياً منه لتعزيز الشرعية الدينية لنظامه، حرص السلطان على استقطاب كبار الفقهاء من المناطق الداخلية العمانية، وبرز من بينهم العلامتان سيف بن حمد الأغبري وإبراهيم بن سعيد العبري[14]؛ اللذان حازا مؤهلات علمية راسخة في المذهب الإباضي وشغلا منصب 'قاضي القضاة' في مسقط، ليتوليا القضاء في الحواضر الخاضعة لسلطته. أما القضايا الأكثر تعقيداً[15]، ولا سيما النزاعات الداخلية بين أبناء القبيلة الواحدة، فكانت تُترك لتقدير شيوخ القبائل، في حين اضطلع الولاة بدور الوساطة في النزاعات البينية (بين القبائل). وظل السلطان يمثل المرجعية السيادية العليا والفيصل النهائي في كافة النزاعات، حيث كان يفصل في المسائل القانونية الملحة وفقاً لمقتضيات كل حالة[16].

حققت إدارة الشؤون الداخلية استقراراً مؤسسياً ملحوظاً في عهد السلطان سعيد بن تيمور بتعيين السيد أحمد بن إبراهيم آل بوسعيد عام 1939. وبفضل جمعه بين الشرعية الأسرية والنفوذ القبلي، وكفاءته الإدارية التي أشاد بها البريطانيون (مثل هيو بوستيد)، اتسعت صلاحياته لتشمل الإشراف القضائي، وإدارة الأقاليم الحيوية كالباطنة ومسندم، وضبط العلاقات المعقدة مع الإمامة وقبائل الداخل [17]. وفي سياق الإدارة الإقليمية، اعتمدت منظومة الحكم السلطانية استراتيجية توصف بـ "التوظيف السياسي للقرابة"؛ حيث خضعت عملية تعيين الولاة لمعايير دقيقة تهدف إلى خلق توازن بين متطلبات الثقة الشخصية والرقابة الإدارية الصارمة. ورغم الدلالة التنفيذية المباشرة التي يوحي بها مصطلح "والي"، إلا أن طبيعة أدوار هؤلاء المسؤولين على أرض الواقع كانت تقترب من مفهوم "التمثيل الدبلوماسي المقيم" للسلطة المركزية في أوساط المكونات القبلية[18].

استأثرت أسرة (آل بوسعيد) بمناصب الولاة لضمان الولاء للسلطان ولعب دور الوسيط المحايد في التوازنات القبلية. كما وُظِّفت التعيينات الإدارية كأداة لـ 'الاحتواء السياسي'؛ بهدف تحييد الخصوم ودمجهم في مؤسسات الدولة لتسهيل مراقبتهم، وهو ما تجلى براغماتياً في تعيين علي الخليلي (شقيق إمام عُمان) والياً على بوشر لدرء خطر التمرد[19].

وفي سياق مساعيه لترسيخ السيادة وتأمين مناطق الامتيازات النفطية، انتهج السلطان سعيد بن تيمور استراتيجية "الاستقطاب السياسي" لاحتواء إمامة الداخل وزعاماتها القبلية. وارتكزت هذه المقاربة على توظيف القوة الناعمة عبر تقديم المخصصات المالية، وممارسة دور المرجعية التحكيمية في النزاعات البينية، فضلاً عن استغلال احتكار توزيع المؤن الأساسية إبان الحرب

العالمية الثانية لتعزيز ارتهان القبائل للسلطة المركزية. بيد أن أحداث عام ١٩٤٧م كشفت عن الهشاشة البنيوية لهذه التحالفات القائمة على الولاءات الفردية؛ إذ أفضى تدخله المباشر في نزاع الوراثة على مشيخة قبيلة "الحرث" إلى ارتدادات سياسية عكسية، أسفرت عن تقويض مساعيه وفقدان حليف استراتيجي محوري في المنطقة الشرقية [20].

وضمن التحديث الإداري المتدرج في عهد السلطان سعيد بن تيمور، برز استحداث "وزارة الخارجية" كخطوة تنظيمية لافتة أُسندت للسيد "شهاب بن فيصل آل سعيد"، لتعكس سياسة السلطان في حصر المهام السيادية بيد أرفع شخصيات الأسرة الحاكمة لضمان الولاء التام للعرش. ورغم هذا التكليف، غلب الطابع البروتوكولي والتمثيلي على مهام السيد شهاب بدلاً من الصلاحيات الدبلوماسية الفاعلة؛ إذ تركز دوره الأساسي كـ "وكيل" وممثل شخصي للسلطان في مسقط أثناء غيابه. ويدلل هذا التوجه بوضوح على حرص السلطان الشديد على إسناد مهام السيادة الداخلية وإدارة العاصمة لأقرب دوائره الموثوقة كضمانة أساسية لاستدامة الاستقرار الأمني والسياسي. أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد احتفظ السلطان سعيد بن تيمور بزمام القرار بشكل مباشر وحصري. وانحصر النشاط الدبلوماسي للسلطنة في تلك الحقبة في إدارة العلاقة مع المعتمدية البريطانية؛ التزاماً بالإطار القانوني والسياسي الذي فرضته معاهدة عام 1981م، والتي منحت بريطانيا وضعاً استثنائياً في توجيه العلاقات الدولية لعُمان. ونتيجة لهذا القيد المعاهدي، تجردت "وزارة الخارجية" في تلك المرحلة من دورها الفعلي كجهاز لصناعة القرار السياسي الخارجي، لتتحول إلى مجرد واجهة إدارية تُعنى بضبط شؤون العاصمة والتمثيل البروتوكولي الرسمي [21]

شهدت وزارة الخارجية العُمانية عام ١٩٤٨م تحولاً إدارياً بتولي مسؤولين بريطانيين إدارتها، هما "باسيل وودز-بالارد" ثم "نيل إينيس"، لتتوسع صلاحياتها وتشمل الإشراف على قطاعات حيوية كالبلدية، وإقليم "جوادر"، وقوة "مشاة مسقط"، بمساهمة السيد فيصل بن علي آل سعيد في مهام الترجمة. وعلى الصعيد الدفاعي، تبنى السلطان في بدايات حكمه سياسة تقشفية أثارت استياء بريطانيا؛ إذ اعتمدت المنظومة الأمنية حينها على التحالفات القبلية لمهام الضبط المحلي، إلى جانب قوة "مشاة مسقط" النظامية التي تأسست عام ١٩٢١م بقيادة بريطانية وعناصر بلوشية. ورغم اعتبارها الجيش الرسمي المتمركز في "بيت الفلج"، إلا أن أدوارها ظلت ذات طابع تشريفي وخدمي، وأُلحقت إدارياً بوزارة الخارجية نظراً لطبيعة تكوينها الأجنبي [22]

وفي سياق الإدارة السياسية الداخلية، وظّف السلطان سعيد قوة "مشاة مسقط" كأداة تنظيمية لاحتواء طموحات شقيقيه، طارق وفهر، وتوجيه مساراتهما المهنية بعيداً عن مراكز التأثير السياسي الحساسة. فقد بدأ طارق ارتباطه بهذه القوة في أواخر الثلاثينيات، قبل أن يُبتعث إلى أكاديمية الشرطة الهندية في "فيلور" (Vellore)، ليلتحق بعدها بسلك الشرطة الهندية، ثم يخدم كضابط في الجيش الهندي على جبهة "الحدود الشمالية الغربية" إبان الحرب

العالمية الثانية. وعقب عودته إلى مسقط عام 1945م، آثر السلطان إبعاده عن القطاع العسكري بتعيينه في الإدارة البلدية. أما شقيقه فهر، فقد سلك مساراً عسكرياً متكاملاً بدأ بالدراسة في كلية "مايو" (yo CollegeMa) والمدرسة العسكرية في "ديهرا دون" (Dehradun)، ليتوج بنيل رتبة ضابط في الجيش الباكستاني عام 1948م، أتبعها بتدريب تخصصي مع "فوج البلوش" عام 1949م قبل أن يعود للخدمة في صفوف قوة مشاة مسقط. غير أن مسيرته العسكرية سُرعان ما أُجهضت؛ إذ صدر قرار سلطاني بإعفائه من مهامه وترحيله إلى الهند في ايلول 1950م، إثر الاشتباه بضلوعه في تأجيج حركة تمرد داخل صفوف القوة[23].

وعلى الصعيد الاستراتيجي تمثل التطور العسكري الأبرز خلال تلك الحقبة في الاتفاقية الاستراتيجية التي أبرمها السلطان سعيد بن تيمور مع الحكومة البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية. وقد قضت هذه المعاهدة بإنشاء قواعد جوية تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني (RAF) في مواقع جيواستراتيجية حيوية، شملت جزيرة مصيرة، وصلالة في محافظة ظفار، ورأس الحد في منطقة الحقف. وفي الجانب التنفيذي، أُوكلت مهام التشييد وبناء المرافق والحظائر العسكرية إلى شركة "بان أميريكان" (Pan American) التي تعاقدت بدورها مع مؤسسة "كيمجي رامداس" (Khimji Ramdas) المحلية، في حين تولت كوادر متخصصة من القوات الجوية التابعة للجيش الأمريكي مهام الإدارة والتشغيل الفعلي لهذه القواعد. وقد تُوج هذا التعاون العسكري الوثيق بتعيين "ليزلي بي. هيرست" (Leslie B. Hurst) مستشاراً عسكرياً للسلطان، على الرغم من أن مهامه ظلت محصورة في النطاق الاستشاري البحت دون منحه أية صلاحيات قيادية أو ميدانية[24].

ورغم هذه التحركات الاستراتيجية، ظلت المعضلة المالية تمثل الهاجس الأكبر الذي أرق السلطان سعيد بن تيمور طوال تلك الحقبة؛ إذ اصطدمت طموحات إرساء دعائم الدولة الحديثة بتحدي توفير إيرادات حكومية مستدامة تكفي لتغطية نفقات الجهاز الإداري وتقديم الخدمات الأساسية. فعلى الرغم من التنوع الملحوظ في القاعدة الإنتاجية المحلية - حيث استمر المزارعون العمانيون في إنتاج التمور والليمون والموز، واعتنى البدو بتربية الماشية والهجن الأصيلة، ورفدت السواحل الأسواق بمنتجات سمكية وفيرة للاستهلاك والتصدير - إلا أن تضافر تداعيات الكساد الكبير مع نشوب الحرب العالمية الثانية أدى إلى شبه شلل تام في الحركة التجارية. وقد أسفر هذا الوضع عن تراجع حاد في العائدات الجمركية، وانهيار في أسعار التمور نتيجة انحسار الأسواق التصديرية، فضلاً عن تفاقم معدلات التضخم بفعل النقص الشديد في الواردات وتزايد الطلب الاستهلاكي خلال سنوات الحرب، وأمام هذا المأزق الاقتصادي، لم تفلح حزمة الضرائب المستحدثة ولا المعونات البريطانية المحدودة في تخفيف وطأة الأزمة، والتي تعمقت لاحقاً إثر موجة جفاف قاسية دفعت بقطاعات واسعة من المزارعين إلى الهجرة نحو زنجبار وشبه القارة الهندية. وفي محاولة جادة لاحتواء هذه التداعيات وإنعاش الاقتصاد المحلي،

بادر السلطان في فترة ما بعد الحرب إلى تكليف فرق من الخبراء بإجراء مسوحات تقييمية موسعة للقطاعين السمكي والزراعي، تركزت بشكل خاص في منطقتي ظفار وساحل الباطنة[25].

عكس غياب المؤسسات المالية الحديثة حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها عُمان آنذاك؛ حيث اقتصرت المعاملات على الصرافين التقليديين ونظام "الهندي .(Hundi) "ورغم أن دراسة "البنك الإمبراطوري" (البنك البريطاني للشرق الأوسط لاحقاً) عام 1944م أظهرت ضعف الجدوى الاقتصادية للسوق في مسقط، إلا أن اهتمام "البنك الشرقي (Eastern Bank) "بدخول السوق دفع البنك الإمبراطوري للإسراع باشتراط احتكار الخدمات المصرفية لافتتاح فرع له. وقد تكللت مساعيه بالنجاح في تموز 1948م بتوقيع عقد مع السلطان يمنحه حق الاحتكار المالي الحصري لمدة عشرين عاماً[26].

بالتوازي مع تنظيم القطاع المالي، سعى السلطان سعيد بن تيمور لاستثمار الموارد النفطية لدفع عجلة التنمية. ورغم بدء جهود الاستكشاف المبكرة عام 1925م، أدى غياب النتائج الملموسة إلى توجه الشركات نحو الحقول الأغنى في السعودية والكويت. وفي محاولة لتنويع الشراكات، تواصل السلطان مع شركة "ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا" (الشركة الأم لـ "أرامكو" لاحقاً). إلا أن بريطانيا سارعت لإجهاض هذه المساعي وعرقلة الاستثمارات الأمريكية، مستخدمةً اتفاقية عام 1923م - التي تُلزم السلطان بالتشاور معها قبل منح أي امتيازات - كذريعة قانونية وسياسية لفرض هيمنتها [27]. ونتيجةً لهذا التدخل السياسي، اضطر السلطان سعيد للتعاقد مع "شركة نفط العراق (IPC) "عبر شركتها التابعة "شركة امتيازات البترول المحدودة(PCL) "، حيث أُبرمت اتفاقيتا استكشاف في ظفار وعُمان عام 1937م. ورغم ذلك، واجهت الشركة تعقيدات جغرافية وسياسية؛ فبعد إخفاق مسوحاتها في الباطنة وظفار، اتجهت نحو منطقة "الظاهرة" الواعدة. إلا أن مساعيها اصطدمت برفض القبائل المحلية التي طالبت بتعويضات مالية مباشرة، وهو ما تعارض كلياً مع سياسة "المركزية المالية" للسلطان وإصراره الصارم على الإدارة الحصرية لكافة العوائد والموارد الاقتصادية للدولة [28].

عقب توقف أعمال الاستكشاف بسبب الحرب العالمية الثانية، تصاعد التوتر بين السلطان وشركة نفط العراق؛ إثر سعي مندوبها، "ريتشارد بيرد (Richard Bird) "و"إدوارد هندرسون " (Edward Henderson)، للتفاوض المباشر مع شيوخ القبائل بين عامي 1947 و1949م. اعتبر السلطان ذلك مساساً بالسيادة المركزية للدولة، وأصدر حظراً صارماً يمنع أي تواصل مباشر بين الشركات والمكونات القبلية. وأدت هذه الخلافات، إلى جانب ضعف النتائج، لانحصار نشاط الشركة وتخليها نهائياً عن امتيازها في ظفار منتصف عام 1951م، ليُعاد هيكلتها وتغيير مسماها لاحقاً إلى شركة "تنمية نفط عُمان" [29].

وخلافاً للسردية الشائعة التي تختزل عهد السلطان سعيد بن تيمور في مشاهد الجمود والعزلة، تكشف القراءة التحليلية عن جهود مبكرة لتطوير البنية التحتية رغم شح الموارد. فقد شملت

هذه المبادرات إدخال المركبات وتشييد بوابة مسقط (1935م)، وتعبيد المسارات الرابطة بين الحواضر (كمسقط ومطرح)، مما أثمر عن ظهور خدمات النقل العام وفقاً لتوثيقات "بول هاريسون". وتزامن ذلك مع الإبقاء على فاعلية التلغراف وتأسيس نظام هاتفي محلي؛ في مسعى جاد لربط أجزاء الدولة وتحديث آليات تواصلها[30].

وعلى صعيد التطوير الحضري تركزت المشاريع التنموية الحكومية إبان تلك الحقبة بشكل رئيسي ضمن النطاق الجغرافي الذي يُعرف بـ "منطقة العاصمة". وتجسد هذا التوجه في تأسيس "بلدية مسقط ومطرح" عام 1938م، لتكون البوابة المؤسسية لتطوير الخدمات البلدية. وقد تعاقب على إدارة هذا المرفق الحيوي شخصيات قيادية بارزة؛ إذ عُهد بإدارتها أولاً إلى السيد "هلال بن بدر البوسعيدي"، ليعقبه في عام 1945م السيد "طارق بن تيمور"، الذي استمر في قيادة العمل البلدي حتى عام 1957م[31].

وعلى صعيد الإدارة البلدية، قاد السيد طارق بن تيمور نهضة خدمية شملت تطوير قطاعات الصحة العامة والكهرباء، متوجاً جهوده بتأسيس شبكة مياه مسقط عبر تشييد سدّي 'الوادي الكبير'. ورغم كفاءته الإدارية الاستثنائية التي أشاد بها القائد البريطاني 'ديفيد سمايلي'، إلا أن بروزه أفرز تعقيدات وتوترات سياسية تمثلت في ريبة أخيه السلطان سعيد"[32].

وبالتوازي مع التحديثات الخدمية شهد قطاع التعليم تحولات تدريجية؛ فقبل التحديث المؤسسي، اعتمدت عُمان على نظام "الكتاتيب" الأهلي في المدن الساحلية ضمن هيكلية من ثلاثة مستويات. خُصص المستوى الابتدائي (5-12 عاماً) للجنسين لتحفيظ القرآن ونشر أساسيات القراءة والكتابة، وهو ما وثّقه الرحالة "ويندل فيليبس (Wendell Phillips) "في صحار. ومُولت هذه المرحلة بالأوقاف والتبرعات وقت الرخاء، وعلى نفقة الأسر أوقات الركود. في المقابل، اقتصر المستويان المتقدمان (الثانوي وما بعده) على الذكور للإعداد الديني وتأهيل القضاة، واعتمدا في تمويلهما على آلية مجتمعية مبتكرة تمثلت بتخصيص عوائد بيع المياه المحلية لدعم التعليم[33].

وعلى صعيد التعليم الحكومي النظامي، شكّل عام 1940م منعطفاً تاريخياً مهماً بافتتاح "المدرسة السعيدية" في العاصمة مسقط، لتكون أول مؤسسة تعليمية ترعاها الدولة بشكل مباشر. تميزت هذه المدرسة بدمج المنهج العربي مع إلزامية تدريس اللغة الإنجليزية في المراحل المتقدمة. وقد تزامن هذا المسار الرسمي مع حضور تعليمي أجنبي وخاص تنوعت روافده؛ فشمل مدرسة "الإرسالية الأمريكية" في مطرح - والتي استقطبت شرائح مجتمعية متنوعة ضمت في صفوفها أفراداً من الأسرة الحاكمة - بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية المستقلة التي أسستها الجالية الهندية لخدمة أبنائها وتلبية احتياجاتهم[34].

اتسم قطاع الرعاية الصحية في عُمان آنذاك بالبساطة الشديدة ومحدودية الموارد. بدأت أبرز الجهود الطبية عام 1935م حين أسس الدكتور "بول هاريسون (Paul Harrison) "وطاقم "الإرسالية العربية" مستشفى "نوكس التذكاري (Knox Memorial Hospital) "في مطرح، والذي

توسع لاحقاً من علاج الأمراض الشائعة إلى ضم أجنحة متخصصة للسل والجذام. وتواصلت المبادرات عام 1948م بمنح السلطان سعيد أرضاً في مسقط لتشييد مستشفى "شارون توموس التذكاري(Sharon Thoms Memorial Hospital) "، أو "المستشفى الخيري"، الذي ضم قسماً لعزل مرضى الجذام. تلقى المستشفى دعماً مالياً جزئياً من السلطان، بينما وفرت القنصلية البريطانية الكوادر الطبية. ورغم هذه الجهود، استمر التردي الصحي وتفشت أمراض مستوطنة أرهقت السكان، كالتراخوما، والسل، والفتق، والتهابات الزائدة الدودية[35].

على الرغم من قسوة الأوضاع المعيشية في عهد السلطان سعيد بن تيمور والتي عكست واقع الدول النامية حينها، نجح السلطان في تأسيس نظام سياسي وإداري مركزي مستقر من خلال استراتيجية دقيقة؛ حيث أبعد كبار أفراد الأسرة الحاكمة عن مراكز صنع القرار وحصر أدوارهم في مهام خدمية أو شرفية خاضعة لرقابته المباشرة، واعتمد في المقابل على نخبة مقربة من المساعدين والشركاء التجاريين الموثوقين، بينما أسند المناصب التنفيذية المؤثرة لشخصيات من الفروع الثانوية للأسرة الحاكمة لضمان ولائهم المطلق وتجنب أي تهديد داخلي لنظامه[36].

المرحلة الثانية: فترة حكم السلطان سعيد: 1952-1958

مثّل عام 1952م منعطفاً سياسياً في عهد السلطان سعيد بن تيمور؛ حيث تقوضت مساعي الاستقلال والنمو المالي التي ميزت العقد السابق أمام ضغوط التحولات الإقليمية والدولية المرتبطة بقطاع النفط. وتجسد هذا التوتر الجيوسياسي في 31 أغسطس 1952م حينما سيطرت قوة سعودية بقيادة تركي بن عبد الله بن عطيشان على بلدة" حماسا "في واحة البريمي، بالتنسيق مع شيخ قبيلة آل بو شامس" راشد بن حمد ."وعلى إثر ذلك، أعلنت المملكة سيادتها على قرى الواحة التسع، مما أدى إلى زعزعة الترتيبات الإدارية التاريخية المشتركة بين السلطنة ومشيخة أبوظبي في تلك المنطقة.[37].

ولم يكن هذا النزاع الحدودي مدفوعاً بالأهمية الاستراتيجية والتاريخية لواحة البريمي فحسب، بل شكّل "النفط" الدافع الجوهري وراء تجدد الاهتمام الإقليمي بالمنطقة؛ إذ استند هذا التحرك إلى اعتقاد راسخ لدى شركة "أرامكو (Aramco) "بوجود مكامن نفطية هائلة في باطن الواحة ومحيطها. وقد أفضى هذا التنافس المحموم لاحقاً إلى تغلغل شركات النفط في عمق الداخل العُماني، مما مهد الطريق لاندلاع أحداث سياسية وعسكرية جسيمة، لعل أبرزها إنهاء سلطة الإمام في مدينة "نزوى"، والمحاولات اللاحقة التي قادتها الإمامة لاستعادة نفوذها خلال الفترة ما بين (1957-1958م)[38] . وأمام تفاقم هذه التحديات الأمنية والسياسية، واشتداد الضغط على الموارد المحدودة للدولة، وجد السلطان سعيد نفسه بحلول عام 1958م عاجزاً عن المواجهة المنفردة؛ مما اضطره في نهاية المطاف إلى طلب الدعم العسكري والسياسي الخارجي، ليعيد بذلك بلاده إلى دائرة التبعية المباشرة للحماية البريطانية للمرة الأولى منذ ما يناهز 27 عاماً من مساعي الاستقلال[39].

وفي ظل التنافس الإقليمي على الموارد النفطية سيطرت قوة سعودية بقيادة "تركي بن عطيشان" على بلدة "حماسا" في واحة البريمي في 31 آب 1952م، بتنسيق مباشر مع شيخ البلدة التابع اسمياً لسلطنة عُمان. وعقب ذلك، أعلنت السعودية سيادتها على كامل قرى الواحة التسع، والتي كانت تُدار تاريخياً بتنسيق مشترك بين عُمان وأبوظبي. ورغم الأهمية التاريخية للبريمي، كان المحرك الفعلي لهذا التحرك اقتصادياً بالدرجة الأولى؛ مدفوعاً باعتقاد شركة "أرامكو" بوجود احتياطيات نفطية هائلة تحت أراضي الواحة[40].

ورداً على التوغل في البريمي، حشد السلطان سعيد قوات نظامية وقبلية - بدعم وطني بارز من الإمام "محمد الخليلي" - وتجمعوا في ولاية "صحار" استعداداً لتحرير الواحة. وفي اللحظات الأخيرة قبل الهجوم، تدخل القنصل البريطاني "ليزلي تشانسي" لإجبار السلطان على وقف الزحف واللجوء للتحكيم، وذلك استجابة لضغوط أمريكية، وبذكاء سياسي، اشترط السلطان أن يُعلن القنصل قرار الإيقاف علناً أمام الجيش؛ ليُثبت للقبائل أن التراجع فُرض بقوة النفوذ البريطاني ولا يُعد انسحاباً جباناً منه. وعقب ذلك، سُرّح الجيش وغادر السلطان إلى مقامه في "صلالة"، مستاءً بشدة من هذا التدخل السافر في قراره السيادي[41].

أسفر التزامن بين مساعي شركة "تنمية نفط عُمان (PDO) "للوصول إلى حقول "جبل فاهود" وتفاقم أزمة البريمي عن تحدٍ أمني مركب للسلطان، في ظل تشتت قواته القائمة ومحدودية موارده المالية. ولمواجهة هذا العجز، استثمر السلطان حاجة الشركة لتأمين عملياتها الاستكشافية، موجهاً إياها لتمويل وتأسيس تشكيل عسكري جديد عُرف بـ"قوة ميدان مسقط وعُمان.(MOFF) "[42].

مثّل تأسيس هذه القوة نقلة استراتيجية في الهيكل العسكري العُماني؛ فقد اعتمدت على تجنيد عناصر من قبائل متنوعة اختارها السلطان شخصياً لضمان توازن الولاء، متجاوزاً الاعتماد التقليدي على قبيلة بعينها أو على المرتزقة. وعلى مستوى القيادة، استمر الاعتماد على الخبرات البريطانية بتعيين "بيرسي كوريات (Percy Coriat) "قائداً للقوة في كانون الثاني 1954م خلفاً لـ "ماكغيل(McGill) "، تحت إشراف العميد "روبرت بيرد .(Robert Baird) "وبحلول آذار من العام نفسه، اتخذت القوة من "رأس الدقم" الساحلية قاعدة استراتيجية لعملياتها، ممهدةً لانطلاق "حملة قوة الدقم الاستكشافية (D.E.F. Campaign) "لحماية وتأمين البعثات الجيولوجية في جبل فاهود[43].

شكلت وفاة الإمام محمد بن عبد الله الخليلي في ايار 1954 نقطة تحول استراتيجية في التوازنات الداخلية العمانية [44]؛ أنتج تنصيب 'غالب بن علي الهنائي' إماماً توازناً قبلياً هشاً، سرعان ما تقوّض بفعل التقارب الدبلوماسي لشقيقه مع السعودية. وتزامناً مع ذلك، تقاطعت مصالح شركات النفط مع مساعي السلطان سعيد لبسط نفوذه على مناطق الامتياز؛ حيث برزت قبيلة الدروع في 'فاهود' بتنسيق من المندوب 'إدوارد هندرسون'. وقد تطور هذا الاحتقان إلى نزاع

سيادي على مدينة 'عبري' بين السلطة والإمامة، اتسم بازدواجية معقدة في الولاءات جسّدها الشيخ 'إبراهيم بن سعيد العبري' الذي شكّل جسراً إدارياً وقضائياً بين الخصمين، مما أضفى ضبابية على حدود الشرعية المكانية[45].

في أيلول 1954م، تطور التوسع العسكري للسلطان من مهمة استطلاعية إلى احتلال فعلي لمنطقة "فاهود"، أعقبه تسليم طوعي لمدينة "عبري". ورغم هذا الانتصار الاستراتيجي، إلا أنه أثار قلق السلطان وبريطانيا معاً؛ لكونه يهدد "اتفاقية السيب" لعام 1920م التي تفصل الصلاحيات بين السلطنة والإمامة. إثر ذلك، ساد هدوء نسبي لعام كامل نتيجة عدم وجود أي رد فعل عسكري مضاد من الإمام وحلفائه. وقد استثمر السلطان هذا الهدوء في إعادة هيكلة قواته؛ فأنشأ مقر قيادة مركزياً في "بيت الفلج"، وكلّف الضابط "بات ووترفيلد (Pat Waterfield) " بمهام "رئاسة الأركان" كأمر واقع، إلى جانب احتفاظه بقيادة "مشاة مسقط"[46].

استجابةً للتوغل السعودي شمال ظفار عام 1954م، تأسست "قوة دفاع ظفار " (DDF)بقيادة "سانت جون أرميتاج" تحت الإشراف المباشر للسلطان، تزامناً مع بناء "قوة ميدان مسقط وعُمان (MOFF) "قاعدة قرب "عبري" بقيادة العقيد "بيل تشيزمان"، وإنشاء منشأة تدريب في "العذيبة". وفي النصف الثاني من عام 1955م، وعقب توترات حدودية مع الشارقة وتدفق أسلحة عبر الباطنة، شُنت عملية عسكرية "بريطانية-عُمانية" مشتركة (تشرين الأول 1955م) لإنهاء الوجود السعودي في البريمي؛ حيث أمّنت قوة الميدان مسار "القابل"، بينما حسمت "كشافة ساحل عُمان" المعركة نهائياً في قرية "حماسا"[47].

على الرغم من النجاح العسكري، برزت إشكاليات في التنسيق السياسي تجلت في مخالفة القوات البريطانية لأوامر السلطان الصارمة، بسماحها بفرار شيوخ محليين إلى السعودية. وتزامناً مع سعي السلطنة لتوسيع سيطرتها، أدت المبادرة لاحتلال بلدة "ضنك" - بتنسيق مع "إدوارد هندرسون" - إلى تدخل عسكري غير مفوض مسبقاً من قِبل "قوة ميدان مسقط وعُمان"، مما عكس بوضوح حالة من تداخل الصلاحيات الميدانية وغلبة القرارات اللامركزية في خضم هذا التمدد العسكري المتسارع[48].

إدارياً، وزّع السلطان سعيد بن تيمور المناصب القيادية بحذر على أفراد أسرته؛ فعيّن شقيقه الطموح "طارق" حاكماً للمناطق الداخلية في خطوة اعتُبرت إبعاداً سياسياً له عن العاصمة. في المقابل، أسند إدارة منطقة "الباطنة" لشقيقه "فهر"، ورغم نشاطه وحسن خلقه، إلا أنه واجه صعوبات في فرض سلطته لافتقاره إلى الكاريزما القيادية التي تميز بها طارق. وعلى الصعيد العسكري، تمت مأسسة "القيادة العليا" بتعيين الضابط "بات ووترفيلد" رئيساً للأركان، وتسليم قيادة "مشاة مسقط" للضابط "فرانك هوغ"[49].

اصطدمت الترتيبات الإدارية والعسكرية بعقبات مالية هيكلية، تفاقمت إثر إيقاف بريطانيا لـ 'إعانة زنجبار' عام 1956م، وتزامنت مع أعباء دمج أقاليم الداخل التي عانت من فجوة تنموية

عميقة مقارنة بالساحل. ورغم هذه القيود الاقتصادية الصارمة، انتهج السلطان سعيد مقاربة تنموية تدريجية موجهة نحو الأطراف؛ شملت افتتاح مستوصفين طبيين في 'نزوى' و'صور' (1956م)، وتأسيس أول مدرسة حكومية خارج محيط العاصمة في ولاية صور. وسعياً لتنويع مصادر الدخل، استعان السلطان بخبرات زراعية بريطانية (اذار 1957م) لإجراء مسوحات ميدانية لتقييم وتطوير الموارد الزراعية.[50].

اتخذ السلطان سعيد بن تيمور من الاستثمار النفطي ركيزةً لتمويل التنمية؛ حيث منح امتياز التنقيب في ظفار للمستكشف 'ويندل فيليبس' (1952م) ونقله لاحقاً لشركة 'ظفار-سيتيز سيرفيس'، كما وقّع اتفاقية مع شركة 'تنمية نفط عُمان (PDO) 'للعمل في 'فاهود' (1955م). ورغم اصطدام هذه المساعي بعقبات جيولوجية مبكرة —تمثلت في آبار جافة في 'دوكة' و'فاهود' و'غابة' و'هيما'، وعدم الجدوى الاقتصادية لنفط 'مرمول' لارتفاع لزوجته— إلا أن عمليات الاستكشاف أثمرت عن إرساء بنية لوجستية حيوية؛ تجلت في نقل مقر (PDO) إلى 'العذيبة' (1956م)، وإنشاء مهبط طائرات، وشق طريق استراتيجي عبر 'وادي سمائل' لربط الساحل بمناطق الامتياز الداخلية[51].

رغم الاستقرار النسبي الذي أعقب بسط نفوذ الدولة، برزت بوادر تمرد مسلح جديد استهدف المنشآت النفطية الحيوية. وقد اقترن هذا التصعيد بانتقال قيادة المعارضة إلى المنفى إثر تحييد القيادات التقليدية في الداخل. وتجسد هذا التحول الاستراتيجي في مساعي "طالب بن علي" لحشد وتدريب العمالة العُمانية في السعودية، بالتنسيق السري مع "إبراهيم بن عيسى الحارثي" الذي تسلل إلى المنطقة الشرقية تمهيداً لإشعال انتفاضة مسلحة متزامنة في ايار١٩٥٧م. الا انه سرعان ما انهار المخطط العسكري في بداياته نتيجة الافتقار للتنسيق الاستراتيجي والميداني بين قادة التمرد؛ حيث أدى التباين الزمني بين تحرك إبراهيم الحارثي المتسرع وتأخر طالب بن علي إلى فقدان عنصر المفاجأة. وقد تعزز هذا الإخفاق العملياتي بتماسك الولاءات القبلية للسلطة المركزية، والتي تجسدت في الدور المحوري للشيخ أحمد بن محمد الحارثي الذي أحكم سيطرته على قبيلة "الحرث" وحال دون انخراطها في الحركة. وأمام هذا الفشل الميداني، اضطر إبراهيم الحارثي للجوء إلى مسقط طلباً للعفو، إلا أن السلطان سعيد بن تيمور جابه ذلك بصرامة، وقرر إيداعه "قلعة الجلالي" لينهي بذلك هذه المحاولة[52].

وأمام هذا التدهور الميداني الشامل، وجد السلطان سعيد بن تيمور نفسه مضطراً لتدويل الصراع عبر توجيه طلب رسمي للتدخل العسكري المباشر من الحكومة البريطانية للحفاظ على سلطانه ومنع انهيار حكمه اذا ما توسع هذا التمرد الى مدن أخرى، واستجابت بريطانيا لطلب السلطان للحفاظ على مصالحها وتامين الامدادات النفطية وحماية مصالحها الاستراتيجية في الخليج العربي كاملا من خلال تامين طرق النقل البحرية وتامين الامدادات العسكرية[53]. وقد أثمر هذا التدخل - الذي تضمن إسناداً بقوات برية متخصصة وغطاءً جوياً مكثفاً من قِبل

سلاح الجو الملكي البريطاني- (RAF) عن شن هجوم عسكري مضاد ومشترك في آب 1957م، تحت القيادة الميدانية للسيد "طارق بن تيمور". وأسفرت هذه الحملة عن استعادة مدينة "نزوى" ومعظم حواضر الداخل العُماني الاستراتيجية؛ مما أجبر قادة التمرد على الانسحاب والتحصن في التضاريس شديدة الوعرة لـ "الجبل الأخضر"[54].

المرحلة الثالثة: فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور(1958-1970)

شهدت هذه الحقبة محطة سياسية مفصلية في مطلع عام 1958م، حين استقبلت مسقط وفداً بريطانياً رفيع المستوى برئاسة "جوليان أميري (Julian Amery) "لإجراء مفاوضات استراتيجية؛ وهي المباحثات التي أثمرت لاحقاً عن توقيع اتفاقية رسمية في لندن بتاريخ 25 تموز من العام ذاته[55]. وبموجب هذه الاتفاقية - التي شملت قطاعات القوات المسلحة، والطيران المدني، والتنمية الاقتصادية - تعهدت الحكومة البريطانية بتقديم حزمة من الدعم المالي والعسكري المباشر للسلطنة. وفي المقابل، استحوذت الإدارة البريطانية على حق التوجيه والإشراف المباشر على مشاريع إعادة هيكلة الجيش العُماني وبرامج التنمية المدنية. وقد أفضى هذا الترتيب إلى توافد أعداد كبيرة من الكوادر والخبراء الأجانب الذين أحكموا قبضتهم الفعلية على مفاصل الإدارة المدنية والعسكرية، مما أدى عملياً إلى تهميش دور السلطان وتحويله إلى واجهة إدارية تفتقر إلى الصلاحيات التنفيذية الحقيقية[56].

شكّلت هذه التطورات تراجعاً دراماتيكياً لمكانة السلطان سعيد السياسية، لتُقارب وضع حكام 'الدويلات الأميرية' الهندية، رغم مساعيه الممتدة لربع قرن لدرء 'الهيمنة البريطانية'. ورداً على هذا 'التهميش الممنهج'، آثر السلطان فرض 'العزلة الطوعية' عبر الانتقال الدائم إلى صلالة (نيسان 1958م). ومن مقر إقامته الجديد، أدار شؤون مسقط عن بُعد عبر اللاسلكي والتلغراف والمراسلات، فارضاً قيوداً بروتوكولية وأمنية صارمة تحظر استقبال الزوار إلا بموجب أذونات سلطانية استثنائية [57]. وفي نيسان 1958م، تسلم 'ديفيد سمايلي' قيادة 'قوات السلطان المسلحة'، التي تألفت آنذاك من قطاعات متفاوتة التجهيز؛ شملت برياً 'فوج مسقط' بقيادة 'مايك ريد' و'فوج الحدود الشمالية'. وجوياً، اقتصرت على طائرتي 'بايونير' بطيارين مُنتدبين من سلاح الجو الملكي (RAF) لمهام الاتصال والإخلاء الطبي. وبحرياً، تألفت من أسطول متواضع ضم خمس قطع (زورقي دورية وثلاث سفن خشبية تقليدية). وفي خطوة هيكلية موازية لتطوير الأداء، أُسس فرع للاستخبارات العسكرية أُنيطت إدارته بـ'مالكولم دينيسون'[58].

وعلى الرغم من تنامي النفوذ البريطاني، تمسك السلطان سعيد بن تيمور بزمام المبادرة في بعض المفاصل السيادية الحساسة؛ إذ أصر على الاحتفاظ بقيادته المباشرة والمنفردة لـ "قوة دفاع ظفار(DDF) "، ورفض بشكل قاطع التخلي عن مستشاره العسكري ووزير دفاعه "بات ووترفيلد " (Pat Waterfield).وقد مثّل هذا الموقف تحدياً صريحاً للإرادة البريطانية التي مارست ضغوطاً

شديدة لعزل ووترفيلد، محملةً إياه المسؤولية الكاملة عن الإخفاقات والانتكاسات العسكرية التي شهدتها البلاد في عام1957[59].

شهدت المرحلة الممتدة بين عامي (١٩٥٨-١٩٦٧م) تصاعداً استراتيجياً في الدعم العسكري والمالي البريطاني لقوات السلطان، مما أحدث تحولاً جذرياً في مسار العمليات الميدانية ضد معاقل الإمامة في "الجبل الأخضر". فبعد تعقيدات تكتيكية وإخفاقات مبكرة لاستراتيجيات الحصار بقيادة العقيد "ديفيد سمايلي"، أفضى التدخل البريطاني المباشر—المدعوم بوحدات متخصصة من "القوة الجوية الخاصة (SAS) "والآليات الثقيلة—إلى حسم المعركة عسكرياً وإسقاط معاقل التمرد مطلع عام ١٩٥٩م. وعقب هذا الحسم، طُبقت استراتيجية "كسب القلوب والعقول" التنموية بضغط من القيادة البريطانية، والتي ترافقت مع حركة تحديث وإعادة هيكلة شاملة للمؤسسة العسكرية؛ شملت مأسسة قوة الدرك، وتأسيس القوة البحرية الحديثة، وتطوير الترسانتين المدرعة والجوية لمواجهة التهديدات الأمنية المتعاقبة كحرب الألغام[60].

على الصعيدين الإداري والسياسي، اتسع النفوذ البريطاني ليشمل مفاصل الإدارة المدنية والمالية، تزامناً مع استمرار عزلة السلطان سعيد بن تيمور في صلالة؛ حيث أدار الدولة عبر ديوان خاص وحكومة محلية في مسقط تكفلت بالشؤون الخارجية والمالية. ولإحكام قبضته على الداخل العُماني، هندس السلطان تحالفاته مستنداً إلى أداة "الرقابة السياسية" ومبدأ "المكافأة والتهميش" لضبط التوازنات القبلية؛ فمنح امتيازات استثنائية وصلاحيات واسعة للقبائل الموالية كـ"بني هناءة" و"الحرث"، اعترافاً باصطفافها لصالحه. وفي المقابل، انتهج سياسة إقصاء ممنهجة ضد القبائل الداعمة للإمامة، وعلى رأسها قبيلة "بني ريام"، مستهدفاً تفكيك نفوذها السياسي وإضعاف بنيتها من خلال تجميد زعامتها واستثمار انقساماتها الداخلية[61].

سعياً لتحقيق الاستقلال المالي، عوّل السلطان سعيد بن تيمور على قطاع النفط، رغم التعثرات المبكرة لشركة "تنمية نفط عُمان (PDO) "التي أدت لانسحاب غالبية مساهميها عام ١٩٦٠م. غير أن إعادة هيكلة الشركة إثر استحواذ "شِل" و"بارتكس" أحدثت نقلة نوعية؛ تجلت في اكتشافات تجارية متتالية بحقول "جبال" و"ناطيح" و"فهود" أوائل الستينيات. وقد استتبع ذلك تدشين بنية تحتية استراتيجية شملت شبكة أنابيب ومحطة تصدير في "ميناء الفحل"، ليتوّج هذا المسار بتصدير أول شحنة نفطية في اب ١٩٦٧م، وتصاعد الصادرات لتبلغ نحو ٣٥٠ ألف برميل يومياً بحلول عام ١٩٧٠م، مما دشن فعلياً مرحلة التحول الاقتصادي الجذري في السلطنة[62].

امتد نشاط الاستكشاف النفطي إلى إقليم ظفار عام ١٩٦٢م إثر منح حقوق الامتياز لـ"جون ميلكوم" وشركائه، غير أن تصاعد التمرد المسلح فرض انسحابه تحت وطأة "القوة القاهرة" عام ١٩٦٧م، لتؤول الامتيازات لاحقاً إلى "شركة تنمية نفط عُمان" (١٩٦٩م). وفي سياق متصل،

وسّع السلطان سعيد دائرة الامتيازات النفطية البحرية أواخر عام ١٩٦٥م لتتركز بيد صديقه "ويندل فيليبس"، الذي استحوذ على امتيازين استراتيجيين: امتد الأول من ساحل الباطنة إلى "رأس الحد" —والذي نقل لاحقاً لتحالف تقوده "فينترسهال" مقتصراً على استكشافات محدودة— بينما غطى الثاني النطاق الساحلي الممتد من "رأس الحد" وصولاً إلى "رأس منجي"[63]. وفي إطار إدارته لهذا الملف الاقتصادي الحيوي، حرص السلطان "سعيد" على الاحتفاظ بهامش من الاستقلالية إزاء النفوذ البريطاني، متصدياً لمساعي لندن الحثيثة لإحكام سيطرتها عبر آلية "الاتفاقية الحصرية .(Exclusive Agreement) "وفي هذا السياق، عَيّن السلطان "ليزلي ب. هيرست(Leslie B. Hirst) " - مستشاره العسكري المتقاعد منذ أربعينيات القرن العشرين - في منصب سكرتير شؤون النفط في العاصمة مسقط عام 1965، رغم افتقار الأخير التام للخبرة التخصصية في الصناعة النفطية. غير أن هذا الافتقار لم يؤثر فعلياً على مسار العمليات؛ إذ عمد السلطان إلى تهميش دور "هيرست" تماماً، فلم يُشركه في أي استشارات، بل وامتنع عن تزويده بنسخة من اتفاقية الامتياز النفطي. وبدلاً من ذلك، آثر السلطان حصر إدارة هذا الملف الاستراتيجي في قنوات الاتصال المباشر مع "فرانسيس هيوز(Francis Hughes) "، المدير العام لـ "شركة تنمية نفط عُمان"، والذي دأب على القيام بزيارات منتظمة إلى صلالة لعقد اجتماعات ثنائية ومباشرة مع السلطان[64].

شهد العقد الأخير من حكم السلطان سعيد مفارقة تنموية؛ فبينما توسعت البرامج الاجتماعية، ظلت مساهمة السلطان المادية محدودة بذريعة الضائقة المالية، متجاهلاً العوائد الاستثنائية لبيع إقليم "جوادر" عام 1958م. وفي ظل هذا الفراغ، تصدرت الإدارة البريطانية المشهد التنموي بموجب اتفاقية "تبادل الرسائل"، التي أفضت لتأسيس "مجلس للتنمية" بتمويل بريطاني سنوي بين عامي 1959 و1967م. وقد تعاقب على إدارة المجلس مسؤولون بريطانيون كـ "هيو بوستيد" و"أوجرام"، والذين واجهوا تحديات إدارية جسيمة ناجمة عن ازدواجية الولاء بين التوجيهات البريطانية الممولة ورغبات السلطان السيادية[65].

رغم شح الموارد وضعف التعاون السلطاني، نجح 'مكتب التنمية' في إرساء مشاريع حيوية؛ شملت شق طريق (مسقط-الشرقية) عبر 'وادي العق'، وتمهيد طريق الباطنة الساحلي. وفي القطاع الصحي، أُسس نحو 20 مرفقاً طبياً ووحدات متنقلة لخدمة البدو، بالاعتماد شبه الكلي على الكوادر الهندية. إلا أن هذه المسيرة التنموية اصطدمت بتحديات أمنية جسيمة؛ إذ استهدفت اتباع الإمامة المرافق المدنية، وهو ما تجلى بوضوح في هجوم تخريبي على مستوصف ولاية 'بهلا' أسفر عن فقدان مساعد طبي هندي لبصره.[66] أما في القطاع الزراعي، فقد نفذت الدائرة المعنية مشروعاً للري في "الجبل الأخضر"، وأسست مزرعة تجريبية في صحار خُصصت لإجراء أبحاث علمية لتطوير سلالات محسنة من الفواكه والخضروات تتناسب مع طبيعة ساحل الباطنة. ورغم أن الخدمات المقدمة للمزارعين المحليين اتسمت بالمحدودية - لأسباب

تقاطعت بين نقص التمويل، وغياب التعاون الإداري، والطبيعة المحافظة للمزارعين - فقد تكللت تلك الجهود التنموية لاحقاً بافتتاح مزرعة تجريبية ثانية في ولاية نزوى[67].

ولم تقتصر مسيرة التنمية على الجهود التي بذلها "مكتب التنمية" المدعوم بريطانياً، بل امتدت لتشمل مبادرات أخرى مستقلة. فقد أسهمت "شركة تنمية نفط عُمان (PDO) "في هذا المسار التنموي من خلال تشغيل مستشفى لتقديم الرعاية الصحية لموظفيها، وتأسيس مدرسة عُمان الفنية والتجارية (للتدريب المهني) عام 1967، إلى جانب مدرسة ابتدائية صغيرة خُصصت لأبناء العاملين فيها. وفي السياق ذاته، أبدى السلطان "سعيد" اهتماماً بقطاعي التعليم والصحة؛ حيث افتتحت الحكومة عام 1959 فرعاً لـ "المدرسة السعيدية" في مطرح، تلاه فرع آخر في صلالة، ليبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس السعيدية ذروته بنحو 900 طالب بحلول عام 1970. كما سعت الحكومة لفرض رقابتها الصارمة على المدارس الخاصة، مما أدى إلى إغلاق مدرسة "صور" لفترة من الزمن. وعلى الصعيد الصحي، موّل السلطان إنشاء مستشفى بسعة 22 سريراً في صلالة، خُصص نصفها للنساء، واستقدم عام 1970 مديراً طبياً هولندياً للإشراف على الخدمات الصحية[68].

تزامناً مع بدء الصادرات النفطية وانحسار التمويل البريطاني، اتجه السلطان سعيد بن تيمور نحو مسار تنموي مستقل تبلور مؤسسياً في وثيقة "كلمة السلطان" (١٩٦٨م) لتحديث البنية التحتية والمرافق الخدمية، مما أفرز حركية اقتصادية ومصرفية ملموسة ترافقت مع انفتاح دبلوماسي حذر خلال الستينيات أثمر عن توسيع العلاقات وإلغاء الامتيازات القضائية البريطانية (١٩٦٧م). بيد أن هذا المسار الإيجابي تقوّض بفعل تداعيات الصراع مع الإمام "غالب"، الذي نجح عقب هزيمته العسكرية عام ١٩٥٩م في تدويل "المسألة العُمانية" بالأمم المتحدة، مما دفع السلطان لانتهاج سياسة متصلبة رافضة للتعاطي مع الوفود الأممية تمسكاً بالسيادة الوطنية؛ الأمر الذي أسفر عن إجهاض مساعي الانفتاح وتكريس قطيعة إقليمية ودولية أدت إلى عزلة سياسية تامة[69].

بينما عانت مناطق شمال عُمان من التهميش، خضعت ظفار لرقابة السلطان الشخصية الصارمة؛ إذ واجهت تأخيرات دفع ضريبة الزكاة بفرض حصار اقتصادي شامل يقطع تجارة الساحل. وأمام وطأة الفقر المدقع والإجراءات العقابية، اضطر الظفاريون للهجرة بحثاً عن العمل في قطاعات النفط والجيش بالدول الخليجية المجاورة. وفي المهجر، تبلور وعيهم السياسي عبر التأثر بتيارات مناهضة للسلطة، تراوحت بين أنصار الإمامة والتوجهات الناصرية ضمن 'حركة القوميين العرب"[70]. وفي المقابل، تشكلت نواة للمعارضة الداخلية بقيادة "مسلّم بن نفل" عام ١٩٦٢م، مستفيداً من صلاته بأنصار الإمامة والمملكة العربية السعودية. ونفذت مجموعته المسلحة هجمات استهدفت مركبات التنقيب النفطي ودوريات "قوات السلطان المسلحة .(SAF) "تصدت الحكومة لهذه التحركات بحملات ردع قاسية تضمنت تدمير آبار المياه

وتنفيذ اعتقالات واسعة، مما أدى في النهاية إلى فرار "ابن نفل" إلى السعودية ثم العراق، مخلّفاً وراءه فراغاً في القيادة الميدانية لمجموعته [71].

في ظل الهواجس البريطانية من انهيار نظام السلطان "سعيد" تزامناً مع استراتيجية الانسحاب من "شرق السويس"، كثفت لندن تدخلها المباشر في الشأن العُماني. ففي شباط ١٩٧٠م، تولى العميد "هيو أولدمان" منصب سكرتير الدفاع ليعمل فوراً على توسيع القدرات الاستيعابية للجيش. توازياً مع ذلك، أيقن قائد القوات المسلحة الجديد، العميد "جون غراهام"، قصور الحلول العسكرية المنفردة؛ مما دفع قائد "القوة الجوية الخاصة" (SAS) "جون واتس" في اذار من العام ذاته إلى بلورة استراتيجية خماسية في ظفار. وقد زاوجت هذه الخطة بين المهام العسكرية والاستخباراتية، وحملات "كسب القلوب والعقول" عبر تقديم خدمات مدنية وطبية للقبائل، إلا أن السلطان "سعيد" رفض قطعياً تبني أي مقاربة تستهدف التقارب الشعبي [72]. في خضم هذا الجمود، امتد التهديد الأمني نحو شمال عُمان؛ ففي عام 1969م، أسس معارضون وعناصر يسارية في العراق 'الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي ' .(NDFLOAG)وفي تصعيد ميداني (12 حزيران 1970م)، شنت الجبهة هجوماً مسلحاً على قاعدة 'قوات السلطان المسلحة' في 'إزكي'. ورغم إحباط الهجوم ومقتل أو أسر المهاجمين، قادت التحقيقات إلى الكشف عن مخابئ أسلحة صينية الصنع في مطرح وصور [73].

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا العرض التحليلي أن عهد السلطان سعيد بن تيمور (1932-1970) لم يكن مجرد حقبة من الإهمال والجمود كما حاولت بعض السرديات والتقييمات الغربية تصويره، بل كان في جوهره مرحلة تأسيسية معقدة وحافلة بمحاولات الإصلاح والتنظيم الإداري والمالي. لقد واجه السلطان سعيد تحديات استثنائية وقاسية تمثلت في شح الموارد المالية وضعف الإيرادات، والضغوط البريطانية المتزايدة، والتدخلات الإقليمية ومسألة واحة البريمي، فضلاً عن حركات التمرد الداخلية. ورغم كل هذه الصعوبات، نجح في إرساء القواعد الأولى للإدارة الحكومية، وتحقيق التوازن في الميزانية، وتحديث بعض جوانب البنية التحتية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وفقاً للإمكانيات المتاحة حينها. إن التقييم المنصف لهذه الحقبة يتطلب وضعها في سياقها التاريخي والموضوعي الصحيح، حيث شكّلت تلك الجهود والسياسات الأرضية التمهيدية التي انطلقت منها لاحقاً نهضة عُمان الحديثة متجاوزةً حقبة الركود نحو آفاق التنمية الشاملة.

الهوامش:

---

[1] Bin Taimur Al-Said, Said (Oman). (2019). In *The statesman's yearbook companion: The leaders, events and cities of the world*. Palgrave Macmillan. P. 50

(2) Skeet, I. (1985). *Oman before 1970: The end of an era*. Faber and Faber. P. 163.
(3) Skeet, I. (1974). *Muscat and Oman: The end of an era*, Faber & Faber, P. 163.
(4) Peterson, J. E. (2016). *Oman in the twentieth century: Political foundations of an emerging state*. Routledge. P.184.
(5) Sayyid Tariq b. Taimur, as quoted by Peterson, p. 67, n. 40.
(6) Skeet, I. (1992). *Oman: Politics and development*. St. Martin's Press. P. 16.
(7) Owtram, F. (2004). *A Modern History of Oman: Formation of the State since 1920*. Tauris. P. 56.
(8) Anthony, J. D. (1975). *Historical and cultural dictionary of the Sultanate of Oman and the Emirates of eastern Arabia*. Scarecrow Press. P. 139.

(9) British Library: India Office Records. (1986). *The Persian Gulf Administration Reports, 1873–1947* (Vol. 9, 1931–1940). Archive Editions. P. 34.
(10) Al-Alawi, M. (2009). "Oman's Foreign Policy: Foundation and Practice". Routledge. P. 112.
(11) IOR R/15/6/337.
(12) Rabi, U. (2006). *The emergence of states in a tribal society: Oman under Sa'id bin Taymur, 1932-1970*. Sussex Academic Press. P. 2-28.
(13) John Townsend, op.cit., p. 9.
(14) غباش، حسين، (2018) ، *عُمان: الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970)*(ط. 4). دار الفارابي. ص118.
(15) Innes, N. M. (1987). *Minister in Oman*. Oleander Press, pp. 32, 34.
(16) John C. Wilkinson, The Imamate Tradition of Oman (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 265.
(17) Boustead, H. (1971). *The Wind of Morning: The Autobiography of Hugh Boustead*. Chatto & Windus. p. 156.
(18) Ghubash, H. (2006). *Oman: The Islamic Democratic Tradition* (1st ed.). Routledge. p. 154.
(19) Peterson, J. E. (2007). *Oman's Insurgencies: The Sultanate's Struggle for Supremacy*. Saqi Books. pp. 142-143.
(20) الطائي، عبد الله بن محمد، (2008) *تاريخ عمان السياسي*. مكتبة الربيعان. ص 23.
(21) Aitchison, C. U. (1892). *A collection of treaties, engagements and sanads relating to India and neighboring countries* (5th ed., Vol. 11, pp. 310-318.
(22) Peterson, J. E. (1978). *Oman in the Twentieth Century: Political Foundations of an Arab State*. Croom Helm. P. 76.
(23) IOR R/15/6/343, R/15/6/231, R/15/6/232.
(24) Scholz, A. L. (1980).*Oman under Qaboos: From abode of misery to modern state*. P.7.
(25) Harrison, P. W. (1940). *Doctor in Arabia*. John Day. P. 67.
(26) Jones, G. (1987). *Banking and oil: The history of the British Bank of the Middle East* (Vol. 2). Cambridge University Press. P. 18.
(27) Edward Henderson, (1993), This Strange Eventful History (Dubai: Motivate Publishing, p. 54.

(28) Rabi, U. op. cit.. P.34.
(29) Edward Henderson, op. cit., p. 68.
(30) Paul W Harrison, op. cit., p. 290.
(31) Peterson, J. E. op. cit., p. 82.
(32) Smiley, D., & Kemp, P. (1975). *Arabian Assignment*. Leo Cooper, p. 37.
(33) Phillips, op. cit, pp. 81
(34) Clark, D. O., & Mertz, R. A. (1973). *The coastal countries of the Arabian Peninsula*. American Association of Collegiate Registrars and Admissions Officers. P. 92.
(35) Ian Skeet, op. cit., p. 168.
(36) Phillips, W. (1966). *Unknown Oman*. David McKay, p. 166.
(37) Morton, M. Q. (2013).*Buraimi: The struggle for power, influence and oil in Arabia*.T auris. P. 98.
(38) Rabi, U. op. cit. P.104
(39) Kelly, J. B. (1964). *Eastern Arabian frontiers*. Faber & Faber. P. 64.
(40) Ibid, p. 68.
(41) Holden, D. (1966). *Farewell to Arabia*. Faber & Faber. P. 207.
(42) Lord, C. (2019). *The armed forces of the Gulf States volume 2: Oman 1921-2012*. Helion. P. 12.
(43) Edward Henderson, op. cit., p. 119.
(44) الراشدي، مبارك بن عبد الله. (2018). حياة الإمام محمد بن عبد الله الخليلي وسيرته: مقدمة عامة. *مجلة الخليل للدراسات اللغوية والأدبية*،*3*(4)، 49-54. جامعة نزوى - مركز الخليل بن أحمد الفراهيدي للدراسات العربية والإنسانية.
(45) Peterson, J. E. op. cit.. P. 146.
(46) John C. Wilkinson, op. cit., p. 309.
(47) Rabi, U. op. cit.. P. 134.
(48) Peterson, J. E. op. cit., pp. 13-14.
(49) Allfree, P. S. (1967). Warlords of Oman. Robert Hale, p. 15.
(50) John Townsend, op. cit., p. 56.
(51) Mosley, L. (1973). *Power play*. Penguin. P. 317.
(52) Skeet, op. cit., p. 153.
(53) Owtram, Francis, op. cit. P. 57.
(54) Peterson, J. E., op. cit. P. 42.
(55) Kelly, J. B. (1980). *Arabia, the Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and Their Oil Policy*. Basic Books. P. 115.
(56) Morris, J. (1983). *Sultan in Oman*. Century Publishing. p. 96.
(57) David Smiley, op. cit, P. 11.
(58) Smiley, op. cit., pp. 19, 22.
(59) Ibid. P. 26.
(60) John Townsend, op. cit., p. 72.

(61) Stockholm International Peace Research Institute. (1973). *Arms trade register: The arms trade with the Third World*. MIT Press. P. 60.
(62) John Townsend, op. cit., p. 20.
(63) Phillips, op. cit., p. 247.
(64) Townsend, op. cit., pp. 69-70.
(65) Boustead, H. op. cit., p. 219.
(66) Peterson, J. E., op. cit. P. 58.
(67) Skeet, op. cit. pp. 61-2.
(68) Townsend, op. cit., p. 82.
(69) United Nations General Assembly. (1963, October 8). *Report of the Special Representative of the Secretary-General on his visit to Oman* (U.N. Doc. A/5562).
(70) Halliday, F. (1975). *Arabia without sultans*. Vintage Books, pp. 330.
(71) Price, D. L. (1975). Oman: Insurgency and development. *Conflict Studies*, *53*, pp. 3–4
(72) Hensel, H. M. (1992). Soviet policy toward the rebellion in Dhofar. *Asian Affairs*, *13*, p .197.
(73) Townsend, op. cit. p. 74.

المصادر:

أولاً: المصادر والمراجع العربية

1. **الراشدي، مبارك بن عبد الله**، (2018)، حياة الإمام محمد بن عبد الله الخليلي وسيرته: مقدمة عامة .مجلة الخليل للدراسات اللغوية والأدبية، (4) 3، 49-50، جامعة نزوى - مركز الخليل بن أحمد الفراهيدي للدراسات العربية والإنسانية.
2. **الطائي، عبد الله بن محمد**، (2008)، تاريخ عمان السياسي .مكتبة الربيعان.
3. **غباش، حسين .**، (2018)، عُمان: الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970)، (ط. 4). دار الفارابي.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

1. Aitchison, C. U. (1892). *A collection of treaties, engagements and sanads relating to India and neighboring countries* (5th ed., Vol. 11).
2. Al-Alawi, M. (2009). *Oman's Foreign Policy: Foundation and Practice*. Routledge.
3. Allfree, P. S. (1967). *Warlords of Oman*. Robert Hale.
4. Anthony, J. D. (1975). *Historical and cultural dictionary of the Sultanate of Oman and the Emirates of eastern Arabia*. Scarecrow Press.
5. Bin Taimur Al-Said, Said (Oman). (2019). In *The statesman's yearbook companion: The leaders, events and cities of the world*. Palgrave Macmillan.
6. Boustead, H. (1971). *The Wind of Morning: The Autobiography of Hugh Boustead*. Chatto & Windus.
7. Clark, D. O., & Mertz, R. A. (1973). *The coastal countries of the Arabian Peninsula*. American Association of Collegiate Registrars and Admissions Officers.
8. Ghubash, H. (2006). *Oman: The Islamic Democratic Tradition* (1st ed.). Routledge.
9. Halliday, F. (1975). *Arabia without sultans*. Vintage Books.

10. Harrison, P. W. (1940). *Doctor in Arabia*. John Day.
11. Henderson, E. (1993). *This Strange Eventful History*. Dubai: Motivate Publishing.
12. Hensel, H. M. (1992). Soviet policy toward the rebellion in Dhofar. *Asian Affairs*, 13.
13. Holden, D. (1966). *Farewell to Arabia*. Faber & Faber.
14. Innes, N. M. (1987). *Minister in Oman*. Oleander Press.
15. Jones, G. (1987). *Banking and oil: The history of the British Bank of the Middle East* (Vol. 2). Cambridge University Press.
16. Kelly, J. B. (1964). *Eastern Arabian frontiers*. Faber & Faber.
17. Kelly, J. B. (1980). *Arabia, the Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and Their Oil Policy*. Basic Books.
18. Lord, C. (2019). *The armed forces of the Gulf States volume 2: Oman 1921-2012*. Helion.
19. Morris, J. (1983). *Sultan in Oman*. Century Publishing.
20. Morton, M. Q. (2013). *Buraimi: The struggle for power, influence and oil in Arabia*. I.B. Tauris.
21. Mosley, L. (1973). *Power play*. Penguin.
22. Owtram, F. (2004). *A Modern History of Oman: Formation of the State since 1920*. I.B. Tauris.
23. Peterson, J. E. (1978). *Oman in the Twentieth Century: Political Foundations of an Arab State*. Croom Helm.
24. Peterson, J. E. (2007). *Oman's Insurgencies: The Sultanate's Struggle for Supremacy*. Saqi Books.
25. Phillips, W. (1966). *Unknown Oman*. David McKay.
26. Price, D. L.(1975). Oman: Insurgency and development. *Conflict Studies*,53.
27. Rabi, U. (2006). *The emergence of states in a tribal society: Oman under Sa'id bin Taymur, 1932-1970*. Sussex Academic Press.
28. Scholz, A. L. (1980). *Oman under Qaboos: From abode of misery to modern state*. Frank Cass.
29. Skeet, I. (1974). *Muscat and Oman: The end of an era*. Faber & Faber.
30. Skeet, I. (1992). *Oman: Politics and development*. St. Martin's Press.
31. Smiley, D. *Smiley, D., & Kemp, P. (1975). Arabian Assignment. Leo Cooper*.
32. Stockholm International Peace Research Institute. (1973). *Arms trade register: The arms trade with the Third World*. MIT Press.
33. Townsend, J. (1977). *Oman: The making of a modern state*. St. Martin's Press.
34. Wilkinson, J. C. (1987). *The Imamate Tradition of Oman*. Cambridge University Press.

ثالثاً: الوثائق والتقارير الرسمية

1. British Library: India Office Records. (1986). *The Persian Gulf Administration Reports, 1873–1947* (Vol. 9, 1931–1940). Archive Editions.
2. India Office Records (IOR): R/15/6/231, R/15/6/232, R/15/6/337, R/15/6/343.
3. United Nations General Assembly. (1963, October 8). *Report of the Special Representative of the Secretary-General on his visit to Oman* (U.N. Doc. A/5562).

The Path Toward the Modern Omani State During the Reign of Sultan Said bin Taimur

Assist Lect. Raghad Basil Wasmi

Collage of education for Women

University of Anbar

Raghad.basel@uoanbar.edu.iq

Keywords: Said bin Taimur, modern Omani state, British influence

Summary:

This paper targets to deconstruct the Western historical myth of Sultan Said bin Taimur (1932–1970) as one of full stagnation and isolation. Providing an analytical reading that is detached from the stereotypes surrounding them, the study challenges such stereotypes and shows how committed the Sultan was to establishing an administrative and financial apparatus for building a modern Omani state at a time which proved immensely complex locally and internationally as well. This shift is studied in three critical stages: the early push for economic and institutional independence (1932-1952); the growing geopolitical entanglements associated with oil exploration and the Buraimi dispute (1952-1958), and finally, rising internal discontent alongside British consolidation of hegemony (1958-1970). The findings show that this era was not a time of absolute political standstill but did and could have seen real attempts at modernizing state structures within the structures of administration, juristic and education. Intellectual isolationism was not the main cause of early reforms faltering, this study concludes; real lack of financing and foreign interventions more to be blamed. In essence, these initial initiatives were the cornerstones of Oman's Renaissance of 1970.